

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

النَّمَائِزَاتُ مَا بَيْنَ الْجَوَاهِرِ وَالشَّيْخِ الْأَعْظَمِ

عقيباً ما أنهينا مقالة صاحب الجواهر، فسوف نمضيالي الفوارق المشهودة ما بين تحقيقي الجواهر و الشيـخ الأعظم حول أبعاد المواسعة و المضايقة، فهي كالتالي:

1. لقد حصر صاحب الجواهر كافة الأقاويل الثمانية على قولين فحسب: «المواسعة المضـحة و المضايقـة المضـحة» فأـنـي التـفاصـيل المـطـروـحة ضـمـنـ الـكـلـمـاتـ بل قد بـرـرـها و أـرـجـعـها إـلـىـ القـوـلـينـ المـذـكـورـينـ، ثـمـ أـبـطـلـ الـاـنـتـسـابـ إـلـىـ مشـهـورـ الـقـدـامـيـ «بـأـنـهـ منـ أـهـلـ الـمـضـايـقـةـ» مـعـقـدـاـ أـنـ جـلـهـمـ مـنـ زـمـرـةـ «الـمـوـاسـعـةـ» المـشـتـهـرـةـ بـيـنـ الـمـتـقـدـمـينـ وـ الـمـتـاـخـرـينـ مـعـاـ، بـيـنـماـ الشـيـخـ الـأـعـظـمـ لـمـ يـصـنـعـ صـنـيـعـةـ الـجـوـاهـرـ بلـ قـدـ جـزـءـ الـمـسـأـلـةـ إـلـىـ 8ـ أـقـاـوـيلـ وـ اـسـتـقـبـلـ التـفـاصـيلـ بـأـكـمـلـهــ أـيـ بـيـنـ الـمـتـعـدـدـ وـ الـواـحـدـةـ وـ بـيـنـ فـائـتـةـ الـيـوـمـ وـ غـيـرـهـاـ وـ بـيـنـ النـسـيـانـ وـ الـعـمـدـ وـ ...ـ وـ لـمـ يـحـاـولـ إـعادـتـهـاـ إـلـىـ الـمـوـاسـعـةـ أـوـ الـمـضـايـقـةـ بـالـتـحـدـيدـ، وـ كـذـاـ لـمـ يـتـحـدـثـ الشـيـخـ أـسـاسـاـ حـوـلـ الرـأـيـ الشـهـيرـ بـيـنـ الـأـصـحـابـ فـيـ اـخـتـيـارـ الـمـوـاسـعـةـ أـوـ الـمـضـايـقـةــ عـكـسـاـ لـلـجـوـاهـرــ.

2. الفارق التالي بينهما، فقد لوح إلى الشـيـخـ الـأـعـظـمـ قـائـلاـ: [1]

«وـ ذـكـرـ بـعـضـ الـمـحـقـقـينـ: أـنـ جـمـلـةـ الـمـطـالـبـ الـتـيـ يـدـورـ عـلـيـهـاـ هـذـاـ القـوـلـ الـأـخـيـرـ، وـ يـدـلـ عـلـيـهـاـ كـلـامـ الـقـائـلـينــ كـلـاـأـ وـ بـعـضـاـ، نـصـاـ، أـوـ ظـاهـرـاــ سـبـعـةـ (بيـنـماـ الـجـوـاهـرـ قدـ حـصـرـهـاـ فـيـ 5ـ مـطـالـبـ وـ صـرـحـ بـأـنـهـ مـقـتـيسـةـ مـنـ كـلـمـاتـهـ)ـ:

· الأول: ترتيب الأداء على القضاء (فيقدم الفائتة على الحاضرة) و هو المحـكيـ عـمـنـ عـدـاـ الـدـيـلـمـيـ وـ الشـيـخـ وـ رـامـ مـمـنـ تـقـدـمـ نـكـرهـ منـ الـفـقـاءـ.

· الثاني: التسوية بين أـقـسـامـ الـفـوـائـتـ (فـائـتـةـ الـمـتـعـدـدـ أـوـ الـواـحـدـةـ أـوـ فـائـتـةـ الـيـوـمـ وـ غـيـرـهـ)ـ وـ أـسـبـابـ الـفـوـاتـ (نـسـيـانـاـ أـوـ عـمـداـ)ـ فـيـ مـقـابـلـ التـفـاصـيلـ الـمـتـقـدـمـةـ.

· الثالث: فوريـةـ الـقـضـاءـ، الـمـحـكـيـ[2]ـ عنـ صـرـيـحـ الـمـفـيـدـ[3]ـ وـ السـيـدـيـنـ[4]ـ وـ الـحـلـيـ[5]ـ وـ الـحـلـيـ[6]ـ وـ ظـاهـرـ الشـيـخـ[7]ـ وـ الـقـدـيمـيـنـ[8]ـ وـ الـآـبـيـ[9]ـ، بلـ عـنـ الـمـفـيـدـ وـ الـقـاضـيـ وـ أـبـيـ الـمـكـارـمـ وـ الـحـلـيـ:ـ الإـجـمـاعـ عـلـىـ ذـلـكـ[10]ـ.

· الرابع: بطـلـانـ الـحـاضـرـةـ إـذـاـ قـدـمـتـ عـلـىـ الـفـائـتـةـ فـيـ السـعـةــ[11]ـ صـ274ـ وـ هـوـ الـمـحـكـيـ[12]ـ عنـ صـرـيـحـ الشـيـخـ[13]ـ وـ السـيـدـيـنـ[14]ـ وـ الـقـاضـيـ[15]ـ وـ الـحـلـيـ[16]ـ وـ الـحـلـيـ[17]ـ وـ عـنـ الـغـنـيـةـ[18]ـ:ـ الإـجـمـاعـ عـلـىـهـ.

· الخامس: العـدـولـ عـنـ الـحـاضـرـةـ إـذـاـ ذـكـرـهـاـ فـيـ الـأـثـنـاءـ، وـ هـوـ الـمـحـكـيـ[19]ـ عنـ الـمـرـتـضـىـ[20]ـ وـ الشـيـخـ[21]ـ وـ الـقـاضـيـ[22]ـ وـ الـحـلـيـنـ[23]ـ وـ الـحـلـيـ[24]ـ.ـ وـ عـنـ الـمـسـائـلـ الـرـسـيـةـ لـلـسـيـدـ[25]ـ وـ الـخـلـافـ لـلـشـيـخـ[26]ـ وـ خـلـاـصـةـ الـإـسـتـدـلـالـ لـلـحـلـيـ وـ

شرح الجمل: الإجماع عليه[27].

ال السادس: وجوب التشاغل بالقضاء إلا عند ضيق الأداء والاشغال بما لا بد منه من ضروريات المعاش من الكسب والأكل والشرب والنوم، وهو المحكي[28] عن صريح المرتضى[29] و الشيخ[30] و القاضي[31] و الحلي[32] و الحلي[33]، بل هو لازم كل من قال بالفورية، ولذا ذكر الآبي - فيما حكي عنه[34] - أنّ عند أصحاب المضايقة لا يجوز الإخلال بالقضاء إلا للأكل أو شرب ما يسد به الرمق أو تحصيل ما يتقوّت به هو و عياله، و مع الإخلال بها يستحق العقوبة في كل جزء من الوقت[35] (انتهى).

السابع: تحريم الأفعال المنافية للقضاء عدا الصلاة الحاضرة في آخر وقتها، و (عدا) ضروريات الحياة، وهو المحكي[36] عن صريح المرتضى[37] و الحلي[38] و ظاهر المفید[39] و الحلبین[40] حيث ربوا تحريم الحاضرة في السعة على تضييق الفائنة و بنى المفید[41] تحريم النافلة لمن عليه فائنة على تحريم الحاضرة، و مقتضاه استناد التحريم إلى التضاد، فيطرد في جميع الأضداد، وقد ذكر المحقق والعالمة في المعتبر[42] و المنتهي[43] ان لازم هؤلاء تحريم جميع المباحث المضادة للقضاء.

ونلاحظ على تقسيمات الشيخ السبع: أنّ صاحب الجوادر قد حصرها في 5 مطالب:

Ø لأنّ الرقم: 3 و 7 لا يتفاوتان نهائياً و لهذا قد وحدهما الجوادر، إذ «فوريّة القضاء» - الرقم 3- قد اندمجت مع «وجوب التشاغل بالقضاء» - الرقم 7 - تماماً.

Ø و لأنّ الرقم 2 هو نفس موضوع أهل المضايقة حيث قد صرّحوا به - لأنّه مستفاد من كلماتهم- إذ لم يفكّروا أساساً ما بين «أقسام الفوائد وأسبابها» بل حكموا بالتضييق.

فالحاصل أنّ تشعيّبات صاحب الجوادر الخمس هي المسددة واللائقة - لا 7 مطالب -.

3. و المائز الثالث ما بينهما أنّ الشيخ الأعظم قد استكمل حواره قائلاً:

«ثم أعلم أنّ هذه المسألة معنونة في كلام بعضهم[44] بوجوب ترتيب الحاضرة على الفائنة و عدمه، و في كلام آخرين بالمضايقة و المواسعة، و لا ريب أنّ الترتيب والتضييق غير متلازمين بأنفسهما (وفقاً للمحقق الهمداني و خلافاً للجوادر):

- لجواز القول بالترتيب من دون المضايقة (و الفوريّة) من جهة النصوص، و إن أفضى إلى التضييق أحياناً (ففي مقام العمل ربما ينجر المكالفة إلى الترتيب والتضييق معاً فهو فوري بالعرض و خارج عن النزاع) كما إذا كانت الفوائد كثيرة لا تُقضى إلا إذا بقي من الوقت مقدار فعل الحاضرة (فهنا ستتوّجّب الفوريّة).

- و يجوز القول بالفوريّة من دون الترتيب كما تقدم عن صاحب هدية المؤمنين[45] و إن أفضى (أحياناً) إلى التزام الترتيب بناءً على القول بأنّ الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده (فيجب القضاء فلو قدم الأداء لبطل لوجوب الفوريّة).

فالقول (الجوادر) بأنّ الفوريّة و الترتيب متلازمان[46] لا يخلو عن نظر، سواء أريده تلازمهما في أنفسهما، أو أريد تلازمهما بحسب القائل بمعنى أنّ كلّ من قال بأحدهما قال بالأخر، لما عرفت من وجود القائل بأحدهما دون الآخر.

لكنّ الإنصاف أنّ معظم القائلين بالترتيب إنما قالوا به من جهة الفوريّة (إذن لم يعتقد به كلّ الأصحاب بل هم معظم) فما ذكره الصimirي[47] - فيما حكي عنه -: أنّ منشأ القول بالترتيب و عدمه:

القول بالمضایقة و عدمها (أي أنَّ المعتقد بالمضایقة سُيفتى بالترتيب جزماً و أنَّ المعتقد بالمواسوة سيحکم بعدم الترتيب تماماً فهو محل تأمل، إلا أن يريد به الأكثر (لا كل الأصحاب كما زعمه الجواهر) أو يريد جميع الفائلين بالترتيب بالنسبة إلى زمانه).

بينما يبدو أنَّ الشیخ الأعظم قد أغفل «الإجماعين» المذكورين ضمن الجواهر، فإنَّ صاحب الجواهر قد أنهض مرَّةً بالإجماع على «الترتيب» و مرَّةً بالإجماع على «الفورية» و من ثمَّ، قد استنتاج الجواهر التلازم فأدمج «الترتيب و الفورية» ضمن فئة المضايقة - فكلَّ ذلك ببركة هذين الإجماعين. بينما الشیخ لم يلاحظهما إطلاقاً و لهذا قد رفض التلازم، و بين يديك الآن نصَّ عبارات الجواهر حول الإجماعين:

«نعم لم ينصلُوا جميعهم على جميع ما سمعته في العنوان، لكنَّهم:

٥ قد اتفقا جميعاً كما قيل على الترتيب (الفائنة على الحاضرة).

٥ بل نصَّ المفید و المرتضى و القاضي و الحلبیان (أبو الصلاح و ابن زهرة) و الحلی منهم على فورية القضاة.

٥ بل لعله ظاهر القديمين (الإسکافی و ابن أبي العقیل) و الشیخ و الابی أيضاً.

٥ بل حکی المفید و القاضی و أبو المکارم و الحلی بالإجماع على ذلك (الفورية).

فالفوریة و الترتیب حينئذ (أي ببرکة وجود إجماعین) متلازمان عندهم (فمن اعتقاد بالترتيب فسيعتقد بالفوریة أيضاً وبالعكس) و إن كانوا ليسا كذلك (متلازمان) في نفس الأمر (أي في النزاع العلمي) بمعنى أنَّ كُلَّ مَنْ قال (و أفتى عملاً بالترتيب (فقد) قال بالفوریة و بالعكس، لأنَّ هؤلاء عمدة أهل هذا القول، بل هم أصله وأسُره).[48]

فالمستَخلص أنَّه قد نهض بالإجماع المحصل على الفوریة و على الترتیب معاً بحيث سيُخالق التلازم بينهما حسب الأقوایل و إن كانت الحقيقة تُضاد التلازم في نفس الأمر، و هذا أيضاً ما أعلنه الجواهر قائلاً:

«ويشهد له (التلازم بين الفوریة و الترتیب) تحریر هذا النزاع من بعضهم بالمضایقة و المواسوة، و من آخر بالترتيب و عدمه، و لو لا التلازم المزبور لاختلاف الحكم و تعدد الخلاف، بل عن أبي العباس (أي ابن الفهد الحلی صاحب المذهب البارع في القرن التاسع) التصریح بأنَّ الترتیب هو (نفس) القول بالمضایقة، و عدمه هو القول بالمواسوة كما عن الصیمری ما يقرب منه.»

بيد أنَّ الشیخ الأعظم قد تَفَطَّن إلى مقالة ابن فهد الحلی فاعتَرَضَه قائلاً:

و أولى بالتأمل ما يظهر من بعض (ابن فهد الحلی) [49] أنَّ القول «بالترتيب أصل مسألة المضايقة» بل الحق أنَّ القول بالترتيب و القول بالفوریة ليس أحدهما متفرغاً على الآخر في كلمات جميع الأصحاب، نعم القول بالمواسوة متفرغ على الفوریة»

ولكنَّنا نحامي عن الجواهر بأنَّه قد كُونَ التلازم بينهما نظراً للإجماعين - لا محض مقالة ابن فهد الحلی - إلا أنَّ الشیخ حيث لم يلتفت إلى الإجماع فهاجم الجواهر، و لكنَّ الحق يُلائم الجواهر إذ - مزيداً على الإجماعين - قد صرَّح ابن فهد الحلی و الصیمری أيضاً بأنَّ الترتیب هو عین المضايقة و أنَّ عدم الترتیب يستدعي المواسوة.

٤. و التمايز الرابع بينهما هي مسألة العدول، حيث قد أبدى رأيه الجواهر قائلاً:

«وَأَمَا الْعِدْوَلُ فِي الْأَئْنَاءِ إِلَيْهَا فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الْمُرْتَضِيُّ وَالشِّيخُ وَالقاضِي وَالحَلَبِيُّ وَالحَلِيُّ مِنْهُمْ وَفِي الْمَسَائِلِ الرَّسِيَّةِ سُؤَالٌ وَجَوابٌ وَالخَلَافُ وَالغَنِيَّةُ وَبَحْثُ الْمَوَاقِعِ مِنَ السَّرَّائِرِ وَظَاهِرُ شَرْحِ الْجَمْلِ، وَعَنْ خَلَاصَةِ الْإِسْتَدَالَلِ لِلْحَلِيِّ، إِجْمَاعٌ عَلَى ذَلِكِ (الْبَطْلَانِ) وَقَدْ سَمِعْتُ أَنَّ الشَّهِيدِيْنَ أَخْذَاهُ (وَجُوبُ الْعِدْوَلِ) فِي الْقُولِ بِالْمَضَايِقَةِ.

وَقَالَ فِي الْمُخْتَلِفِ: «لَوْ اشْتَغَلَ بِالْفَرِيْضَةِ الْحَاضِرَةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا نَاسِيَا ثُمَّ ذَكَرَ الْفَاتِتَةَ بَعْدَ الإِتَّمَامِ (الْحَاضِرَةِ) صَحَّ صَلَاتُهِ إِجْمَاعًا، وَلَوْ ذَكَرَ فِي الْأَئْنَاءِ إِنْ أَمْكَنَهُ الْعِدْوَلُ إِلَى الْفَاتِتَةِ عَدْلَ بَنِيَّتِهِ اسْتَحْبَابًا عَنْدَنَا، وَجَوْبًا عَلَى رَأْيِ الْقَاتِلِيْنَ بِالْمَضَايِقَةِ»

فَالنَّاتِجُ أَنَّ مَسَأَلَةَ «الْعِدْوَلِ» تَنْدَرِجُ ضَمِّنَ مَصَادِيقِ «الْفُورِيَّةِ» بَيْنَمَا الشَّيْخُ الْأَعْظَمُ قَدْ اسْتَعْرَضَ ثَلَاثَ احْتِمَالَاتٍ حَوْلَهَا قَائِلًا:

«وَأَمَا وَجُوبُ الْعِدْوَلِ:»

1. فَهُوَ مِنْ فَرَوْعَةِ التَّرْتِيبِ.

2. وَيَحْتَمِلُ - ضَعِيفًا - كُونَهُ غَيْرَ مُتَفَرِّعٍ عَلَى شَيْءٍ، وَيَكُونُ الْمَدْرَكُ فِيهِ مَجْرِدُ النَّصِّ. (فَوَجُوبُ الْعِدْوَلِ تَعْبِدِيًّا تَمَامًا)

3. وَأَسْعَفَ مِنْهُ كُونَهُ مِنْ فَرَوْعَةِ الْفُورِيَّةِ (كَمَا زَعَمَهُ الْجَوَاهِرُ) وَإِنْ لَمْ نَقْلَ بِالْتَّرْتِيبِ، وَوَجْهُهُ - مَعَ ضَعْفِهِ - يَظْهَرُ بِالْتَّأْمِلِ.» [50]

وَرِبِّما تُبَرِّرُ وَجْهُ الْأَضْعَفَيْةِ بِأَنَّ عَمَلَيَّةَ الْعِدْوَلِ مِنَ الْمَتَّأْخِرَةِ إِلَى الْمَتَّقَدِّمَةِ يَنْسَجِمُ مَعَ التَّرْتِيبِ لَا مَعَ الْفُورِيَّةِ إِذَ الْفُورِيَّةُ قَدْ تَقْيَدَتْ بِإِمْكَانِيَّتِهَا بَيْنَمَا الْمَكْلَفُ حِينَمَا اشْتَغَلَ بِالْحَاضِرَةِ فَلَا يَمْكُنُهُ رِعَايَةُ الْفُورِيَّةِ وَلَهُذَا لَا يَتَنَاسَبُ الْعِدْوَلُ مَعَ الْفُورِيَّةِ، بَيْنَمَا الْحَقُّ أَنَّ «إِيجَابُ الْعِدْوَلِ» مِنْ صَلَةٍ إِلَى صَلَةٍ يُلَائِمُ الْفُورِيَّةِ وَالْمِبَارَدَةِ إِلَى الصَّلَةِ الْمَتَّقَدِّمَةِ.

[1] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضايقة). قم ص 275-278 مجمع الفكر الإسلامي.

[2] حكاہ الجوہر ۱۳: ۳۸.

[3] المقنية: ۲۱۱.

[4] الغنية (الجوامع الفقهية): ۵۰۰ و رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية): ۳۶۴ و (المجموعة الثالثة): ۳۸.

[5] الكافي في الفقه: ۱۵۰.

[6] السرائر ۲۷۲: ۱ و ۲۷۳.

[7] المبسوط ۱: ۱۲۶ و النهاية: ۱۲۵.

[8] انظر المختلف: ۱۴۴.

[9] كشف الرموز ۱: ۲۱۰.

[10] لم نقف على هذا الإجماع في المقنية والمهذب وجواهر الفقه نعم هو في الغنية (الجوامع الفقهية): ۵۰۰ و السرائر ۱: ۲۰۳ و في الجوہر ۱۳: ۳۸ بل حکی المفید و القاضی و أبو المکارم و الحلی الإجماع على ذلك.

[11] انصارى مرتضى بن محمدامين. 1414. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسوعة والمضايقة). قم - ایران: مجمع الفكر الإسلامي.

[12] حكاہ الجوہر ۱۳: ۳۹.

[13] المبسوط ۱: ۱۲۷.

[14] الغنية (الجوامع الفقهية): ۵۰۰ و رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية): ۳۶۴.

[15] المهدب ۱: ۱۲۶.

- [16] الكافي في الفقه: ١٥٠.
- [17] السرائر: ٢٧٢: ١.
- [18] الغنية (الجواجم الفقهية): ٥٠٠.
- [19] حكاه الجواهر: ٣٩: ١٣.
- [20] رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثالثة): ٣٨.
- [21] المبسوط: ١٢٦: ١ و النهاية: ١٢٥.
- [22] المذهب: ١٢٦: ١.
- [23] الكافي في الفقه: ١٥٠ و الغنية (الجواجم الفقهية): ٥٠٠.
- [24] السرائر: ٢٣٩: ١.
- [25] رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية): ٣٤٥.
- [26] الخلاف: ٣١٠: ١ – المسألة: ٥٩.
- [27] حكاه عنهم، الجواهر: ٣٩: ١٣.
- [28] حكاه غاية المراد: ١٥ و الجواهر: ٣٩: ١٣.
- [29] رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية): ٣٦٥.
- [30] لم نقف عليه.
- [31] المذهب: ١٢٥: ١.
- [32] الكافي في الفقه
- [33] السرائر: ٢٧٤: ١.
- [34] حكاه الجواهر: ٤٠: ١٣.
- [35] كشف الرموز: ٢١٠: ١.
- [36] حكاه الجواهر: ٤٠: ١٣.
- [37] رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية): ٣٦٥.
- [38] السرائر: ٢٧٣: ١.
- [39] كما في الجواهر: ١٣: ٤ و انظر المقنعة: ٢١١.
- [40] الغنية (الجواجم الفقهية): ٥٠٠ و الكافي في الفقه: ١٥٠.
- [41] ذكره في الرسالة السهوية كما في مفتاح الكرامة: ٣٩٢: ٢.
- [42] المعتبر: ٤٠: ٨: ٢.
- [43] المنتهي: ٤٢٢: ١.
- [44] منهم صاحب الشرائع: ١٢١: ١ و المعتبر: ٤٠٥: ٢ و المختلف: ١٤٤ و الإرشاد: ١٤٤: ٢٤٤ و كشف الرموز: ٢٠٧: ١.
- [45] في الصفحة ٩.
- [46] كما في الجواهر: ٣٨: ١٣.
- [47] تلخيص الخلاف: ١٣٢: ١، وفيه: و اعلم ان هذه المسألة مبنية على القول بالمضايقة و المواسعة.
- [48] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص38- 40 بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- [49] انظر مذهب البارك: ٤٦٠ في ٤٦٠.
- [50] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المواسعة و المضايق). قم ص279 مجمع الفكر الإسلامي.